

مراجعات الكتب

ساري حنفي وريغاس أرفانيتس، البحث العربي ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة، ٤٠٠ ص. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥. ISBN 9789953827025.

ترتّب عن توسّع النُظُم التعليميّة العليا في البلدان العربيّة في العقود الأخيرة توسُّعٌ في دراسة مختلف جوانب انفتاح خارطة التعليم العالي، لكنّ تحليل واقع البحث العربيّ وآلياته وديناميته ووظائفه ورصدها لم يلق اهتماماً واسعاً من الباحثين. يسهم كتاب البحث العربيّ ومجتمع المعرفة: رؤية نقدية جديدة في تغطية أحد المجالات البحثية الغائبة عن الاهتمام في البلدان العربيّة والمتمثّل في تحليل وظائف كفيّة البحث في البلدان العربيّة وتفكيكها ولا سيّما في العلوم الاجتماعيّة، وذلك عن طريق الوقوف على الممارسات البحثية في لبنان والأردن، مع التركيز على مدى اندماج الأبحاث مع القضايا الاجتماعيّة والسياسة المحليّة العربيّة وتشكيل الجماعات العلميّة التي لم يُعترف بها اجتماعياً وسياسياً، الأمر الذي ألغى من أدوارها وإسهاماتها المجتمعيّة؛ فلم تُعزل المؤسسات البحثية عن محيطها فحسب، بل لم يُعترف بالممارسات البحثية داخل المؤسسات الجامعيّة أيضاً.

تنوِّع إسهامات هذا الكتاب لتشمل مناقشة مفهوم اقتصاد المعرفة في البلدان العربيّة، وتفعيل النقاش حول وضعيّة البحث العلميّ في البلدان العربيّة، وتحديد أدوار مختلف الفاعلين الاجتماعيّين، واقتراح الخيارات المستقبلية للنهوض بالبحث العربيّ وخاصة تلك المرتبطة بالدور البنيويّ للتعاون الدوليّ في تنمية البحث، ولا سيّما في البلدان ذات الإمكانيّات المحدودة أو ذات التجربة التاريخيّة القصيرة أو نُظُم البحوث الأقلّ تنوعاً. علاوة على ذلك، يسهم هذا الكتاب في تحديد أجندة بحثية، وذلك لفكّ عزلة المؤسسات البحثية العربيّة. ولا يرتبط مستقبل البحث العربيّ بالتوسّع الكميّ لمنظومة البحث العربيّ وزيادة حجم النشاط البحثيّ أو عدد الباحثين فحسب، بل بخيارات مؤسّساتية وسياسية وبمكّانة المعرفة في جهاز الدولة أيضاً.

اعتمد مؤلفا الكتاب على مصادر ومراجع متعددة غطت مختلف الأدبيات المرتبطة بمحاور الكتاب، الأمر الذي أثرى الكتاب وزاده قوة. واستعاننا بمختلف الأدوات البحثية التطبيقية، من مقابلات وتحليل سير الباحثين وأبحاث ميدانية وتحليل السياسات ودراسات بليوميتريّة، وبالعديد من قواعد البيانات الكميّة التي تخدم مؤشّراتها جوانب البحث.

وتوافقت محتويات الكتاب لتجمع بين قسمين متكاملين. فأما القسم الأوّل فركّز على العوامل المؤثرة في ديناميّات البحث العلميّ العربيّ والمعرفة المنتجة في جميع التخصصات؛ وأما القسم الثاني فتوقّف بشكل خاصّ عند واقع البحث في العلوم الاجتماعيّة.

في القسم الأوّل أربعة فصول اعتمدت بالدرجة الأولى على التحليل الكميّ والإمبيريقيّ للعديد من المؤشّرات التي تُوظّف في تحليل أنماط أنظمة البحث وأشكالها، وذلك لإيجاد علاقات بين مختلف المجالات التي تتحكّم في إدارة النُظم البحثية في البلدان العربيّة. فأما الفصل الأوّل، فركّز على تحليل 'الدور الحاسم' لأنظمة الوطنية للبحث والابتكار، وذلك عن طريق تفكيك واقع المنظومة الإحصائية العربيّة الخاصة بالبحث في البلدان العربيّة، وتحليل واقع أنظمة الابتكار وطبيعة الاستثمار في البحث والابتكار والتنمية في الفرع الأوّل فبيّن ضعف التغطية الإحصائية الخاصة برصد واقع البحث العلميّ في البلدان العربيّة على الرغم من وجود بعض المبادرات الوطنية لتكوين مرصد وطنيّة مختصّة، إذ يقتصر رصد واقع البحث في البلدان العربيّة على إجراء المسوحات أو الاستعانة بقواعد بيانات دوليّة.

أما الفرع الثاني - والذي اعتمد بالدرجة الأولى على تحليل إحصائية كميّة وظفّت مختلف المؤشّرات المتوفرة - فتناول دراسة تعبئة البيانات لتحليل العوامل. وقد أسهمت مختلف المؤشّرات المتاحة كمؤشّرات الحجم والديناميّة والابتكار في تصنيف أنظمة البحث في البلدان العربيّة. وبرزت أربع مجموعات متباينة: تشمل المجموعة الأولى منها الأنظمة البحثية الكبيرة وهي تخصّ كلاً من الجزائر ومصر والمغرب والسعودية؛ وتخصّ المجموعة

الثانية الأنظمة البحثية الصغيرة الحجم كالأردن ولبنان وتونس؛ وتشمل المجموعة الثالثة أقطاراً صغيرة فيها أنظمة بحثية سريعة التوسع وهي تخصّ كلاً من البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة؛ وتجمع المجموعة الرابعة بقية الأقطار العربية. وقد أسهم تحليل البرامج في تحليل طبيعة حوكمة نُظُم البحوث العربية، وذلك بالوقوف عند بعض المحددات كتلك المرتبطة بمركزية الإدارة، والدينامية، والأداء. أمّا الفرع الثالث، فتناول تقييمًا لأحد الجوانب الأساسية في تحليل واقع البحث، ألا وهو الابتكار، وذلك من خلال تحليل واقع الأنظمة الوطنية للابتكار. وقد أظهر هذا التحليل صعوبة بروز مكانة واضحة للابتكار في الدول العربية رغم تعدد المبادرات الوطنية المرتبطة بالتجمّعات التكنولوجية، وهو واقع يعود لعدّة أسباب من بينها تلك المرتبطة بطبيعة العلاقات بين القطاعين العام والخاصّ وبالبيئات المؤسّساتية وعلاقتها بتحفيز التنمية التكنولوجية.

ومن أجل توصيف دقيق لواقع البحث، تناول الفرع الرابع قياس واقع الاستثمار في البحث والابتكار والتنمية وتحليله، وذلك بالاستعانة ببعض المؤشّرات التقليدية المعتمدة في هذا المجال، ولا سيّما منها قياس واقع الإنفاق الحكوميّ على البحث والتنمية (GERD). ويبيّن تحليل مسارات الإنفاق الحكوميّ على البحث في البلدان العربية عدم انسجام هذا المؤشّر مع الناتج المحليّ الإجماليّ أو الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد. ولعلّ من بين أهمّ نتائج هذا الفرع تحديده لضعف إسهامات الاستثمار الأجنبيّ في البحث والتنمية في البلدان العربية، ولدور التمويل الخارجيّ للأبحاث والابتكار، رغم وجود جدل حول علاقة التمويل الخارجيّ بالأجندة البحثية.

وأما الفصل الثاني من القسم الأوّل فتناول تحليل واقع 'النشر العلميّ': النمو والتأثير والتدويل، وذلك بالاستناد إلى مؤشّرات تقليدية مثل عدد المنشورات في المجالات العلمية الدولية المحكّمة والكتب، وعدد الاستشهادات التي تحصل عليها المقالات العلمية. وبيّن فرعه الأوّل الخاصّ بالنموّ السريع للنشر العالميّ توسّع حجم النشر في البلدان العربية في السنوات العشرين الأخيرة، وهو نموّ يرتبط بتوسّع واقع النشر في دول المغرب العربيّ، بما فيه النشر في العلوم الاجتماعية. وشمل الفرع الثاني تحليل تركيبة تخصّصات المقالات

العلمية (نمط التخصص الملاحظ)، وبين هيمنة العلوم التطبيقية حول الطاقة والتكنولوجيا التطبيقية والبيئية والزراعية والصحية على إجمالي التخصصات مع وجود تباينات بين الدول. ونظراً لأهمية الاستشهادات العلمية في قياس مدى إسهام البحث المحلي في البحث العالمي، ركز الفرع الثالث على ذلك، فأظهر انخفاض الاستشهادات، ومن ثم انخفاض الأثر، وهو انخفاض يطرح تساؤلاً حول سمعة الجماعة العلمية المحلية وهيبتها.

وركز الفرع الرابع على التعاون العلمي الدولي - نظراً لأهميته في ترقية البحث - وذلك عن طريق تحليل تنامي المقالات المشتركة عبر العالم. ولا يقتصر التعاون الدولي على التأليف المشترك فحسب، بل يتوسع ليشكل التعاون البحثي المشترك والتعاون العلمي عبر تنامي برامج تكوين الباحثين العرب في الجامعات الأجنبية. وإذا كان التعاون البحثي الدولي قد عرف تنامياً في السنوات الأخيرة في العديد من الأقطار العربية، فإن التعاون البحثي والعلمي بين الأقطار العربية (الفرع الخامس التعاون بين الأقطار العربية) لا يزال محدوداً، على الرغم من وجود بعض ملامح التعاون العربي-العربي، كازدياد النشر المشترك بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وأما الفصل الثالث من القسم الأول فتناول واقع الجامعات والباحثين والشتات العلمي في البلدان العربية نظراً لأهمية المؤسسات الجامعية والبحثية والباحثين في الداخل والخارج في إنتاج المعرفة وفي تحديد مكانة هذه المؤسسات، وذلك بتحليل أدوارها وإسهاماتها المختلفة في الارتقاء بالبحث العربي. ولعل من بين أهم نتائج هذا الفصل إبرازه إحدى خصائص آليات إنتاج المعرفة في البلدان العربية والمتمثلة في الدور الأحادي للجامعات العربية في تنمية البحث، وذلك في ظل غياب مراكز بحث متخصصة مستقلة على الرغم من تعدد طبيعة الأنظمة الجامعة في البلدان العربية، كما ورد في الفرع الأول الذي خصص للجامعة والمؤسسات التعليمية والبحثية. أما فيما يخص الجماعة العلمية التي من طبيعتها الإسهام في تشكيل فرق بحثية وجمعيات علمية وفيما يخص النقاش العلمي والنشر، فقد بين الفرع الثاني الذي خصص لـ 'الجماعة العلمية': 'تجمع عددي مشتمل' أن واقع الجمعيات العلمية في البلدان العربية يواجه تحديات متعددة أثرت في إسهاماتها

وأعادت ازدهارها. وتعدُّ محدودية أنشطة الجمعيات العلمية العربية وضعف مشاركتها في الجدل العلمي وفي التعاون الدولي وضعف مأسستها من أهم العوامل التي تحدّ من حيوية الجماعة العلمية في البلدان العربية ومشاركتها، وتزيد من تشتت الباحثين. وتناول الفرع الثالث واقع الشتات العلمي وهجرة العقول العربية وعودتها، نظراً لحجم هجرة العقول في البلدان العربية. ولعلّ الذي يظهر بعد تحليل واقع هذه الهجرة، هو حجم هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج، فتبرز البلدان العربية باعتبارها إحدى المناطق الأكثر نشاطاً من حيث تصدير رأس المال البشري المؤهل تأهيلاً عالياً. وترتبط هذه الهجرات بعوامل متعدّدة منها عدم عودة الطلاب العرب بعد دراساتهم في الخارج، وواقع السياسات الوطنية للعلوم. وعلاوة على مناقشة مختلف مقاربات هجرة الكفاءات العربية، نوقشت التوجّهات الوطنية من أجل رفع إسهام الكفاءات العربية المهاجرة في تطوير البحث والنشر في البلدان الأصلية للمهاجرين العرب.

وبعيداً عن المقاربة الكلية في تحليل واقع البحث في البلدان العربية، توقّف الفصل الرابع عند دراسة واقع 'ممارسة البحث في لبنان: المؤسسات والتدويل'. وقد وقع الاختيار على لبنان نظراً لانفراده ببعض المميزات التي تجعله حالة خاصّة منفصلة تستحقّ الاهتمام بشكل خاصّ، وذلك نظراً لتعدّد نظامه التعليمي وجامعاته وراثتها، ولواقع البحث العلمي والابتكار. وشمل تحليل واقع البحث العلمي في لبنان دراسة مختلف جوانب المنظومة البحثية اللبنانية استناداً إلى مؤشرات ومصادر متعدّدة. وتبيّن بتحليل قواعد البيانات المتاحة حول الإنتاج العلمي في البلدان العربية انتعاش الإنتاج العلمي وارتقاء مستواه في لبنان إلى ما فوق متوسط الإنتاج العلمي في الأقطار العربية. وقد ارتبط نموّ البحث في لبنان بمقومات متعدّدة تمّ تناولها في الفرع الثاني الخاصّ بالركائز الأساسية للأبحاث في لبنان، والمتمثلة في الجامعات، والمجلس الوطني للبحوث العلمية وبرامجه البحثية والمراكز البحثية. أمّا فيما يخصّ الجانب التنظيمي لواقع البحث في لبنان، فبيّن الفرع الثالث طبيعة السياسة البحثية الوطنية مع الانفتاح على التوجّه الدولي. وإنّ الانفتاح الدولي للبحث العلمي في لبنان هو نتيجة غياب سياسة مرئية واضحة، والاتصال العلمي

الدوليّ لما بعد الدراسة في الخارج. لكن، وعلى الرغم من إسهامات البحث اللبنانيّ محليّاً ودوليّاً، إلاّ أنّه لم ينجح في خلق جماعيّة علميّة وطنيّة، الأمر الذي زاد تشرذم الباحثين اللبنانيين. ويسهم التعاون الدوليّ، الذي يراه العديد ضرورة، في تحفيز التشبيك، ولا سيّما التشبيك الدوليّ. لكنّ توسّع المراكز البحثيّة في البلدان العربيّة أسهم في خلق منصّات للتعاون بين الأقطار العربيّة، وقد توسّع الكاتبان في ذلك في الفرع الرابع الخاصّ بأطر التعاون الدوليّ.

أمّا الفصل الخامس من القسم الأوّل فتناول مقارنة بين الواقع الأردنيّ واللبنانيّ. وتناولت المقارنة قياس مستويات تدويل التعليم العالي في البلدين، وخاصّة في مكان دراسة الأكاديميين اللبنانيين والأردنيين، فأظهرت أنّ لبنان يتمتّع بتدويل عال، أمّا الأردن فهو ذو تدويل أقلّ، الأمر الذي أسهم في بروز مجتمع بحثيّ أكثر اندماجاً محليّاً وإقليمياً.

مما لا شكّ فيه أنّ هذا الفصل قد نجح في توصيف العديد من جوانب النظم البحثيّة في البلدان العربيّة وذلك باستخدام طرق بحثيّة مختلفة، الأمر الذي سمح بتفكيك جوانب متعدّدة من مكوّنات النظم البحثيّة في البلدان العربيّة، وخاصّة في لبنان. لكن، ومع إسهام المؤشّرات الكميّة في رصد واقع البحث العلميّ في البلدان العربيّة، هل يمكن أن تُعدّ هذه الأدوات التحليليّة المستند المنهجيّ الوحيد في رصد واقع البحث العلميّ في البلدان العربيّة؟ أم أنّه يمكن إثراء ذلك بأدوات تحليليّة نوعيّة داعمة تسهم في تحليل التوجّهات البحثيّة في البلدان العربيّة؟ وهو أمر يمكن تحقيقه عن طريق إجراء مقابلات مع المسؤولين عن قطاع البحث العلميّ أو التعليم العالي أو بعض الشركات الوطنيّة الكبرى أو تحليل الاستراتيجيّات الوطنيّة المتعلّقة بالبحث والتطوير التكنولوجيّ، لا سيّما مع وجود إدارات كبرى في العديد من البلدان العربيّة معنيّة حصراً بالبحث والتطوير. علاوة على ذلك، لم يظهر دور السياقات التاريخيّة المؤسّساتيّة الوطنيّة والإقليميّة في تحليل بعض جوانب النظم التعليميّة، وخاصّة تلك المرتبطة بتدويل البحث العلميّ في البلدان العربيّة، كوجود برامج تعاون ثنائيّة ومؤسّساتيّة قديمة بين مراكز البحث في العديد من الدول العربيّة ونظيراتها في البلدان الأجنبيّة والأوروبيّة بشكلٍ أخصّ، ناهيك بوجود برامج إقليمية واسعة، كبرنامج

آفاق الاتحاد الأوروبي 2020 أو البرامج البحثية الخاصة بالشراكة والتعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول الجنوب. وعلى الرغم من أن لبنان يُعدُّ بتنوع نظامه التعليمي وتاريخ مؤسساته التعليمية وحيويته اللغوية نموذجاً خاصاً من نظم التعليم العالمي في البلدان العربية، إلا أن تركيبة هذا النموذج تتباين عن بقية النظم التعليمية والبحثية في العديد من البلدان العربية، إن لم نقل فيها كلها، الأمر الذي يصعب تعميم النتائج. أما فيما يخصّ الجماعية العلمية وتشردّمها، فلم يظهر دور مختلف العوامل المؤسّساتية والتنظيمية والمجتمعية في ذلك.

وبعد تفكيك مختلف جوانب العوامل المؤثرة في ديناميات البحث العلمي العربيّ، تناول القسم الثاني من الكتاب التطوّر المضطرب للعلوم الاجتماعية في المنطقة العربية، وذلك بتحديد حجم إنتاج العلوم الاجتماعية - بكلّ فروعها - ومكانتها في الوطن العربيّ، عن طريق دراسة حالة ملموسة والوقوف عند طبيعة علاقات المعرفة الاجتماعية بالمجتمعات العربية وبصنّاع القرار. وتألّف هذا القسم من خمسة فصول أسهم كل واحد منها في رصد واقع العلوم الاجتماعية معتمداً على مصادر متعدّدة.

وقام الفصل الخامس - وهو أوّل فصول هذا القسم - برصد تطوّر إنتاج العلوم الاجتماعية في البلدان العربية وأمكنته، وذلك عن طريق مناقشة أصول نشأة العلوم الاجتماعية ومدى ارتباطها بالحقبة الاستعمارية واستقلال الدول العربية وبناء الهوية الوطنية، علاوة على مناقشة طبيعة الإنتاج المعرفي للعلوم الاجتماعية ومواقفه. وقد ناقش الفصل كذلك إحدى الإشكاليات السائدة في البلدان العربية والمرتبطة بتركيبة الباحثين الاجتماعيين، ومكانة الخبراء، وطبيعة العلاقات بين مختلف المهنيين الاجتماعيين. وقد أظهر الفصل تجزئة البحث الاجتماعيّ في العديد من البلدان العربية. أمّا الفصل السادس فتوقّف عند تحليل واقع 'الكتابة السوسولوجية العربية: حالة مجلة 'إضافات' الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، وذلك بتحليل تركيبة من يكتبون في المجلة، والموضوعات المتناولة، واللغات المستعملة في مراجع الكتاب. ولعلّ من بين أهمّ نتائج هذا الفصل ارتفاع نسبة الكتاب من المغرب العربيّ الذين يمثلون ٥٠% من إجماليّ الجنسيات العربية،

علاوة على تصدّر مواضيع علم الاجتماع السياسيّ والهجرة والنظريّات الاجتماعيّة وعلم الاجتماع التاريخيّ لأبحاث الكتاب العرب. أمّا فيما يخصّ لغة المراجع المستعملة، فيلاحظ صدارة المصادر والمراجع العربيّة عند كتاب المشرق العربيّ، ما عدا لبنان، في حين تغلب اللغتان الفرنسيّة والإنجليزيّة على مراجع كتاب دول المغرب العربيّ، لتبرز بذلك المكانة الجدليّة للغة العربيّة في البحث الاجتماعيّ في البلدان العربيّة.

وقد ناقش الفصل السابع 'البحوث الاجتماعيّة واللغة: هل هناك إزاحة للغة العربيّة؟' ومما لا شكّ فيه أنّ مكانة اللغة العربيّة وبقية اللغات الأجنبيةّ هي من الإشكاليّات التي واكبت نشأة النُظُم التعليميّة والبحثيّة في البلدان العربيّة، وقد برزت علاقة تنافسيّة أكثر منها تكاملية بين اللغة العربيّة واللغات الأجنبيّة مجدّداً. ولا يمكننا فصل الوجود المتواضع للغة العربيّة في مجال البحوث بعيداً عن الاستعمال المحدود للمراجع العربيّة في العمل الأكاديميّ وعن مشاكل الحصول على المراجع العربيّة. ولعلّ من القيم المضافة التي يقدّمها هذا الفصل ربطه مكانة اللغة العربيّة بضرورة إعطائها الأولويّة في المراحل التعليميّة الانتقاليّة، وذلك عن طريق تسريع الترجمة وتوفير الكتب للطلبة والباحثين. وأمّا الفصل الثامن فيتناول: 'من يقتبس من؟ الانتفاضات العربيّة والبحث الأكاديميّ'، وذلك لقياس ورصد طبيعة المعرفة الاجتماعيّة المنتجة في البلدان العربيّة في فترة الانتفاضات ومضامين هذه المعرفة، وذلك عن طريق تحليل كلّ مكوّنات المعرفة عن الانتفاضات العربيّة، فضلاً عن منتجي تلك المعرفة. ولعلّ من أهمّ نتائج هذا الفصل رصده لجغرافيّة الإنتاج المعرفيّ الخاصّ بالانتفاضات العربيّة، فتركز غالبية المقالات التي تتناول هذه الانتفاضات خارج الوطن العربيّ (٧٥%)، ولا سيّما في الولايات المتّحدة الأمريكيّة، وهي بالإنجليزيّة، الأمر الذي يؤكّد هيمنة اللغة الإنجليزيّة في إنتاج المعرفة التي تتناول البلدان العربيّة. وأشار الفصل إلى أنّ المعرفة الضئيلة المنتجة ضمن المنطقة العربيّة تركّز على المجتمع المحليّ فقط. ولعلّ ما يميّز المقالات المكتوبة عن الانتفاضات العربيّة هيمنة العلوم السياسيّة وطابعها النقديّ عليها، أمّا الأبحاث الميدانيّة فلا تمثل سوى ١٤%. أمّا فيما يخصّ الكتابات التي أنتجت داخل المنطقة العربيّة والتي لا تتجاوز سوى ٢٥% من إجمالي ما كُتب عن

الانتفاضات العربيّة، فقد كُتِبَ نصفها باللغة العربيّة، وهي تنمّ عن معرفة وصفيّة. ونظراً لتعدّد طبيعة كتابات الأكاديميّين العرب، والتي تجمع بين إسهامات متعدّدة تشمل النشر في الصحف، فقد سعى الفصل التاسع إلى فهم كتابة الأكاديميّين العرب للعموم: حالة مقالات الرأي في الصحف اللبنانيّة، وذلك بتحليل كتابات الأكاديميّين المنشورة في لبنان، وخاصّة في جريدة الأخبار والنهار (العربيّتين) وديلي ستار (الإنجليزيّة). ولعلّ من بين أهمّ نتائج هذا الفصل إبرازه لتدنيّ مستوى مشاركة الأكاديميّين في مقالات الرأي، وهو تدنّ يعود لأسباب متعدّدة منها قلة اهتمام الأكاديميّين في لبنان بكتابة مقالات الرأي في الصحف وطبيعة العمل الصحفيّ في حدّ ذاته. أمّا محتويات المقالات، فتتركّز غالبيتها في القضايا السياسيّة (٤, ٧٠%)، على الرغم من تعدّد أساليبها. وإذا كان النشر في صفحات الرأي وسيلة للباحث ليتعرّض للواقع الاجتماعيّ من زوايا متباينة، فإنّه شكل من أشكال إسهام الأكاديميّين في النقاش العامّ والاقتراب ولو جزئياً من الجمهور، وهو يُسهم أيضاً في إخراج الأكاديميّ العربيّ من بيئة عمله أو التعبير عن موقف سياسيّ. لكن مهما تعدّدت مخاطر الكتابات في الصحف وتحدياتها، فإنّها تبقى مرهونة بمستويات الوجود الأكاديميّ في العمل الجماعيّ والقدرة على الجمع بين العمل الأكاديميّ والنشاط السياسيّ.

وانتهى البحث بخاتمة تجمع بين رصد العناصر التي تؤثر بعمق في البحوث في المنطقة العربيّة، من جهة، ورصد التدخّلات المستقبلية من أجل الارتقاء بنظم التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا في البلدان العربيّة، من جهة أخرى. فأما العناصر التي تؤثر بعمق في بحوث المنطقة العربيّة، فتجمع بين ضرورة استصلاح نُظُم البحث وتأكيد مكانتها في نماذج التنمية في المنطقة العربيّة، وتأكيد دور العلوم المتعدّد والمتجدّد، ودور البيئة الاجتماعيّة وطبيعة العلاقة مع المجتمع. وأمّا التدخّلات للارتقاء بنظم التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا في البلدان العربيّة، فتجمع بين تمكين الصلة بين البحوث والجامعات والمجتمع، وجعل الابتكار هدفاً واضحاً للسياسة العامّة، واتّخاذ البحث موضوعاً سياسياً، وضرورة تنويع الترتيبات العلميّة، وتقوية الفرق العلميّة وتمكينها، وتطوير برامج الدكتوراه والزمالة وما بعد الدكتوراه، وتطوير التعاون المحليّ والإقليميّ والعالميّ، وتعميم العلوم،

وتمكن اللغة العربيّة جنباً إلى جنب مع إتقان لغة أجنبيّة وتفعيل إسهامات الشتات العلميّ. ممّا لا شكّ فيه أنّ هذا البحث قد نجح في إثراء البحث الاجتماعيّ حول إحدى الإشكاليّات البحثيّة الغائبة عنه في البلدان العربيّة، وهو يُعدّ تقييماً إقليمياً لجوانب مختلفة من نظم البحث العربيّة، وقد جاء في فترة شديدة الحساسيّة في مسارات واقع التعليم العالي والبحث العلميّ في جلّ البلدان العربيّة. ولعلّ من بين الإضافات المهمّة لهذا البحث رصدّه للعديد من المؤشّرات الكميّة والنوعيّة الخاصّة بتحليل مختلف جوانب واقع النظم البحثيّة العربيّة، على الرغم من وجود تحديات متعدّدة في المنظومة الإحصائيّة العربيّة الخاصّة بواقع العلوم والتكنولوجيا والبحث العلميّ. علاوة على ذلك، يسهم هذا البحث في فتح الباب للتقييمات الوطنيّة أو الإقليميّة حول الموضوعات المختلفة التي تناولتها فصول هذا الكتاب. ولم تقتصر إضافات هذا الكتاب على الجانب النظريّ والتحليليّ فحسب، بل تجاوزتها لتشمل الرصد المستقبليّ، ليسهم بذلك الباحث الاجتماعيّ العربيّ في بلورة توصيات عمليّة من شأنها أن تخدم السياسات العموميّة في مجال إدارة البحث العلميّ. أمّا تحديات هذا البحث فتكمن أساساً في تركيزه الشبه الحصريّ على الواقع اللبنانيّ مبرزاً الحاجة إلى ضرورة إعداد أبحاث مكّملة تخصّ تجارب عربيّة أخرى في مجال إنتاج المعرفة، ولا سيّما المعرفة الاجتماعيّة.

عبد القادر لأطرش

٢٠١٨ - ٢٠١٧

السنة ٦٥ - ٦٦

البحوث

مجلة نصف رُباعية لآداب والعلوم - الجامعة الأميركية

Volume 65 - 66

2017 - 2018

Al-Abhath

JOURNAL OF THE  
FACULTY OF ARTS AND SCIENCES  
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT

البحوث

٢٠١٨ - ٢٠١٧

الجامعة الأميركية في بيروت  
بيروت - لبنان

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT  
Beirut, Lebanon